أهمية البحث العلمي التكاملي في العلوم الإنسانية

–مقاربة منهجية–

د. حمزة البوحياوي
دكتوراة في علم الاجتماع
المعهد الملكي لتكوين أطر الشبيبة والرياضة
المغرب

ملخص:

جاءت فكرة هذه الورقة البحثية التي هي بحث استشعرت أهميته مند الوهلة الأولى قيمة البحث العلمي التكاملي الذي يعالج قضايا اجتماعية ونفسية، باعتباره أحد الأهداف الرئيسة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي. ذلك لأن توظيف الأساليب العلمية في التصدي للمشكلات والتوصل إلى مقاربات علمية معينة وتطبيق تلك المقاربات على الواقع الإنساني هو أساس كل تقدم اجتماعي أو اقتصادي أو تقني أو حضاري تعيشه البشرية في العالم المعاصر أو المستقبلي. والبحث العلمي التكاملي الجيد في الظاهرة يصعب التوصل إليه من خلال العمل وراء المكاتب أو عبر تجميع معلومات ووثائق وتقديمها عبر أبواب وفصول ومباحث... ولكن باعتماد المنهج العلمي المبني على خطوات معروفة في دراسة الظاهرة الإنسانية وما يطالها من مشكلات سوسيوتنموية.

كلمات مفتاحية: البحث العلمي التكاملي، الظاهرة الإنسانية، العلوم الإنسانية.

Summary :

The idea of this scientific article came, which is a research whose importance was felt from the first moment, the value of integrated scientific research that addresses social and psychological issues, as it is one of the main goals of institutions of higher education and scientific research. This is because employing scientific methods in addressing problems and reaching certain scientific approaches and applying those approaches to human reality is the basis of every social, economic, technical or civilizational progress that humanity experiences in the contemporary or future world. A good integrative scientific research in the phenomenon is difficult to reach through working behind desks or by collecting information and documents and presenting them through sections, chapters and investigations... but by adopting the scientific method based on well-known steps in studying the human phenomenon and its socio-developmental problems.

Keywords: Integrative Scientific Research, Human Phenomenon, Human Sciences.

تقديم:

يواجه الباحثون من طلبة وأساتذة جامعيون وخبراء في مجال العلوم الإنسانية عدة صعوبات ومشاكل في التعامل مع مواضيع البحث والدراسة نظرا لتعدد المقاربات، ومناهج البحث وأدوات الدراسة، وعدم تخصيص الوقت الكافي لدراسة مناهج البحث وأدواته وخطوات الدراسة من طرف الجامعات، مما يجعل الطلبة غير قادرين على استيعاب كثير من التقنيات المرتبطة بالمنهج العلم. إن معظم الطلبة لا يتعرفون على مناهج البحث حتى سنة التخرج سواء في الإجازة أو الماجستير والدكتوراه؛ حيث يطالبون بإنجاز البحث، ويصطدمون بكثير من الصعوبات والمشاكل المتعلقة بتحديد إشكالية البحث والشعور بالمشكلة ورسم الأهداف والتحقق من صحة فروض الدراسة واختيار الأدوات والتقنيات المناسبة.

إن بتوظيفنا لخطوات البحث العلمي التكاملي نستطيع ملامسة الخلفيات المسهمة في إنتاج الظواهر والفعل الإنساني والإسهام في اقتراح المقاربات الحقوقية والآليات القانونية المناسبة لمواجهة الصعوبات وتيسير مسارات التنمية بكيفيات علمية. فما هي دواعي البحث التكاملي في الظاهرة الإنسانية؟ وما هي أهميته؟ وأين تتجلى حاجتنا إليه ؟ وما هي خصائصه وأصنافه ومجالاته؟ وما الفرق بين البحث التكاملي في العلوم الإنسانية والبحث في العلوم الطبيعية ؟ أين تتجلى أخلاقيات الباحث؟ وما هي اتجاهات الأفراد نحوه والأخطاء الكامنة في البحث؟

1: دواعي البحث العلمي التكاملي:

إن المجتمعات التي وعت بعمق وأهمية البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية في خدمة الأفراد والجماعات من حيث أن حقوق الإنسان هي المرآة التي تنعكس عليها صورة المجتمع، ومن خلالها يستطيع معالجة كافة قضاياه وصياغة الحلول الأنجع لتقدمه وازدهاره. هذه الأمم أعطت للبحث التكاملي عناية خاصة وكرست له الإمكانيات البشرية والمادية وأنشأت له المراكز والمؤسسات وشجعت الجامعات والمتخصصين فيه. وكل هذا يفرض النهوض بمجتمع الحريات وحقوق الإنسان والارتقاء بها كفاءة وكفاية؛ فلا ينكر فضل البحث العلمي في تطوير الأفراد وتمكينهم من مهارات الحياة من خلال تقديم الأعمال العلمية ذات النتائج العميقة التي كانت أساس إخراج العديد من العهود والمواثيق الدولية والتشريعات الوطنية المكرسة لأجيال كثيرة من الحريات وحقوق الإنسان. (خليل الأكرم، الكويت، 2019، ص.22).

وعلى هذا الأساس، حظي البحث العلمي التكاملي بأهمية في العديد من البلدان المتقدمة منها أو الآخذة في طريق التقدم، ونتيجة لذلك كان لابد من قيامه على أسس متينة تنبع من حاجات الإنسان وتلاءم أحواله وخصائصه وأن ترتبط هذه الأسس بطبيعة وخصائص النظم الحقوقية والقانونية الوطنية. وتتجلى ضرورة البحث العلمي التكاملي في عدة جوانب نذكر منها:

1-ضرورة الاستعانة بالأساليب العلمية في معالجة القضايا ورصد الخروقات في مجال الحريات وحقوق الإنسان والإسهام في صياغة التوجيهات المناسبة على ضوءها.

2- اتساع التضاربات بين الأنظمة القانونية الخاصة بالحريات وحقوق الإنسان داخل المجتمعات على مستوى التطبيق وما ينتج عن ذلك من زيادات في المشاكل التي تحتاج إلى الحل.

3-الاعتراف المتزايد بالحريات وحقوق الإنسان كما هو متعارف عليها عالميا داخل العديد من التشريعات الوطنية الأساسية والعادية التي تدعو إلى المزيد من البحث العلمي والدراسة المتخصصة التي تحتاج إليها المجتمعات في ظل عالم لا يمكن أن يكون مستقرا ومتكاملا إلا في ظل صيانة الحريات وحقوق الإنسان.

2: ما معنى البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية؟:

هناك مفاهيم متعددة للبحث العلمي التكاملي تتنوع وتختلف بشكل واسع جراء التوسع المتواصل للحريات وحقوق الإنسان عامة، وللبحث العلمي التكاملي بالأساس، والذي يزخر بالتجدد والدقة المنهجية والصلاحية العلمية التي تترك الباب مفتوحا للتطور في المفاهيم والآليات من أجل إشكاليات أدق وفروض أحسن. (خليل الأكرم، الكويت، 2019، ص.47).

لكن رغم اختلاف الاجتهادات التعريفية، فإن البحث العلمي التكاملي يكاد يكون عليه درجة من الإجماع وخاصة في جانبي المهمة وخطوات الأسلوب العلمي في دراسة الظاهرة الإنسانية. وعليه، سنحاول استعراض بعض المقاربات التعريفية للبحث منها.

التعريفات الوصفية:

وتنطلق في ضوء تحديد موقف الباحث من الظاهرة الإنسانية؛ حيث نجد من يعرف البحث بكونه نشاط علمي مقصود وموجه لتوسيع قاعدة المعارف العلمية المتكاملة الخاصة بالقضايا التي تشغل الباحثين المهتمين في دراسة القضايا الاجتماعية والنفسية والقانونية؛ حيث يكون الهدف الأساسي للبحث في الظاهرة الإنسانية هو زيادة وإثراء أرصدتنا العلمية من خلال إجراء الأبحاث والتمكن من الإسهام في صياغة المبادئ والمقاربات العلاجية، والأسس العلمية التي يمكن للمؤسسات والأجهزة المعنية بالحريات وحقوق الإنسان والتربية والتنشئة على قيمها الاستنباط منها أو الاسترشاد بنتائجها في تدبير الحركية الإنسانية عامة أو داخل المجتمعات التي يقوم تشخيصها وتفسيرها للظواهر الإنسانية والتنبؤ بها والإسهام في التحكم فيها من خلال صياغة السياسات الاستباقية.

تستعمل عبارة البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية للدلالة على النشاط الذي يوجه نحو علم التنظيم والتدبير في القضايا الاجتماعية والنفسية والقانونية. والهدف الأساسي لهذا الصنف من البحوث هو توفير المعرفة العلمية التي تتيح للقيمين على الحريات وحقوق الإنسان وللنشطاء في هذا المجال الحيوي ولكافة الأفراد كل الفرص للإسهام في تشكيل حياة الحريات والحقوق وتدبيرها بشكل جماعي عادل يستند على الأساليب العلمية الفعالة. ويتم ذلك بالتعمق في كنه ماهية الإنسان ورسالته في الحياة ودراسة بيئته وجعلها مواتيه لتنمية وتطوير اتجاهاته نحو الحريات وحقوق الإنسان، وهذا من شأنه أن يعمل على اتساع نطاقات البحث العلمي التكاملي ليشمل الحريات والحقوق والإنسان جوهرا ومظهرا. بالتركيز على كافة المدخلات والمخرجات ومختلف العوامل الإنسانية الشخصية والبيئية المؤثرة في مدى كفاياتها وجودة حضوره داخل الواقع العالمي المعاصر.

والبحث العلمي التكاملي في العلوم الإنسانية من زاوية أخرى، هو استقصاء يتوخى وصف مشكلة موجودة في الواقع الإنساني بكل أبعاده المحلية والوطنية والعالمية بغاية تحديدها وجمع المعلومات بشأنها وتحليلها لاستخلاص نتائج البحث وتفسيرها ومناقشتها والإسهام في قواعد لتنظيمها وتوظيفها في معالجة تلك المشكلة أو ما يماثلها. وعليه، يمكن القول أن البحث التكاملي في علوم إنسانية استقصاء منظم يتميز بالدقة والموضوعية في وصف مشكلة موجودة، بدأ بتحديدها وجمع المعلومات والبيانات المتعلقة بها وتحليلها لاستخلاص نتائج الدراسة ومناقشتها وتفسيرها وتوظيفها في صياغة الحلول للمشكلات. (خليل الأكرم، الكويت، 2019، ص.51).

التعريفات المعيارية:

تتبلور معانيها على أساس الإشارة إلى خطوات الأسلوب العلمي المعتمد في دراسة ظاهرة الإنسانية، ولذلك فهو الجهد المخطط الذي يستهدف رصد خروقات لحرية أو لحق من حقوق الإنسان، أو الإسهام في إضافة جديدة إلى التخصصات العلمية في هذا المجال، أو توضيح أنجع السبل لإعمال الأفكار والمقاربات النظرية الجديدة في شأنه، عبر توظيف الأسلوب العلمي في التفكير المتوخى للدقة والاستناد على الدليل والبرهان العلمي، ومنها الملاحظة العلمية أو التجربة الحاسمة بتحرر كامل من التعصب والتحيز.

وهذا اجتهاد تعريفي يشمل العديد من الجوانب التي تهتم بها العلوم الإنسانية، النظرية منها والتطبيقية. مثل بحوث رصد الخروقات ومعالجة الصعوبات والبحوث ذات الطابع النظري التي ترمي إلى تعميق النظر العلمي في مسألة المشكلات النفسية والاجتماعية. وكل ذلك وفق قيم الموضوعية وتحري الدقة في النتائج اعتمادا على الأدوات العلمية. لذا يمكننا القول أن البحث التكاملي هو تطبيق نسقي للمنهج العلمي في دراسة التيمات الاجتماعية والنفسية والقانونية.

لذا يمكن القول أن البحوث العلمية التكاملية تتميز بالصفات التالية:

أ: الجانب الوصفي: أداة للدراسة والاستعلام والتنبؤ وجمع المعلومات، ووسيلة لصياغة الشواهد والأدلة ومنهج لتطويع الأشياء وصياغة المفاهيم والإشكاليات ووضع الفروض وتقصي النظم وتنظيم التحريات.

ب: الجانب المعياري: هو أسلوب للاستكشاف والتدخل العلمي عبر إزالة الغموض والتدقيق في المعلومات ومعالجة القضايا. وإغناء المعرفة وخدمة الإنسان وتقدم المجتمع وارتقاء الحضارات.

3: أهمية البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية:

تتجلى أهمية البحث العلمي التكاملي في المجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية، بكونه من الضرورات التي تعتمدها الإنسانية المعاصرة في تصنيع الحياة الحرة والعادلة بكل الأبعاد، وإعداد الأجيال وتنشئتهم على قيمتها ومعاييرها قصد اعتمادهم عليها في مواجهة متطلبات الحياة وما تقتضيه من سرعة لمواكبة المعارف والتقنيات التي يشهد العالم على كافة الأصعدة. (حسن صيباوي، 2021، ص.10).

لذلك تتمثل أهمية البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية على سبيل المثال لا الحصر فيما يلي:

1-الكشف عن أفضل السبل وأكثرها فعالية في الكشف عن الفعل الإنساني.

2-الكشف عن أفضل الغايات والأهداف التي يجب السعي إليها في ضوء الفلسفات والمناهج وما يطالها من اجتهادات علمية يمكن استثمارها في النهوض بهذا الشأن العام داخل المجتمع معين.

3-تحليل الواقع واكتشاف ما يشوبه من خلل والإسهام في وضع متطلبات المعالجة الناجعة له.

4-الإسهام في تطوير اهتمامات الباحثين والمهتمين والحركات الجمعوية والفاعلين المدنيين بما يخدم شساعة نطاق البحث في الظاهرة الإنسانية.

5-توسيع قاعدة الباحثين والمكونين والمهنيين والجمعويين والرفع من مستوى الكفايات لديهم وتمكينهم من المهارات العلمية المتطورة الواجبة في الظاهرة الإنسانية.

4: الحاجة إلى البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية:

يصعب الحديث علميا عن الحاجات الإنسانية لأنها من الأمور السريعة التحول؛ فالحاجات التي قد تكون ضرورية في مرحلة إنسانية معينة قد تصبح ثانوية في فترة أخرى، لكن الحاجة إلى البحث العلمي التكاملي أمر أساسي في الحياة الإنسانية التواقة إلى الرقي على قيم الحريات والعدل والعلم والتكنولوجيا وحقوق الإنسان. (حسن صيباوي، 2021، ص.12).

لذلك، فكل مجتمعات العالم في حاجة إلى هذا الجهد العلمي التكاملي من أجل أعراض متجددة في نوعيتها وفي كمها، نذكر منها ما يلي:

4-1- الحاجة المتواصلة والملحة لرصد واقع الإنسان على مستوى بنياته ومكوناته وآثار الأداء العلمي للقيمين على الحريات وحقوق الإنسان في تشكيل شخصيته وتكوين اتجاهاته، وهذا يمكن أن توفره لنا الدراسات الوصفية.

4-2 إسهام البحث العلمي التكاملي في تشييد النهضة الإنسانية وتطور سبل تنمية الإنسان بواسطة الإنسان من أجل الإنسان.

4-3 الحاجة إلى اكتشاف ما هو جديد في مجال البحث الإنساني والعمل على وضعه موضع التطبيق.

4- 4 تسهم البحوث المتخصصة في هذا المجال في معالجة القضايا الإنسانية وتمكن من الوصول إلى تقديم حلول علمية لمشكلات الإنسانية.

4-5 تسهم هذه البحوث في تطوير السياسات والنظم القانونية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية وتساعد على تمكينها من امتلاك الآليات الأقوى على النهوض بالحريات وحقوق الإنسان.

5: أهداف البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية:

يسعى البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية في دراسة أي موضوع يتعلق بالمجالات الاجتماعية والنفسية والقانونية إلى تحقيق عدد من المرامي منها:

5-1 الكشف العلمي المبكر عن المعرفة الجديدة وتطوير الاجتهادات النظرية بما يسهم في اتساع نطاق الثقافة الوعي بالحاجات الإنسانية، واستثماره انطلاقا ما يتم الوصول إليه من حلول وبدائل تسهم في تعميق الفهم ورقي الإدراكات للأبعاد السامية والمتعددة.

5-2 دراسة الواقع الإنساني وتبيان خصائصه، وبسط نقط القوة والضعف فيها بغاية الإسهام في تقديم التشخيص العلمي للواقع والتمكن من اقتراح حلول الإصلاح والتطوير والتأهيل والإعمال والتقييم.

5-3 المساعدة في تحديد فاعلية السياسات المعتمدة في تدبير شؤون الاجتماعية والنفسية والقانونية، وتطوير الفعل الإنساني.

5-4 تمرس الباحثين على صيانة أخلاقيات البحث في الظاهرة الإنسانية في كل خطواته سواء تعلق الأمر بعمل رسمي أو جمعوي، داخليا كان أم خارجيا، وثائقيا كان أم وصفيا، كشفيا كان أم تدخليا، تأمينا للوصول إلى أنجع السبل التي تمكن الباحث من الإسهام الجيد في تطوير الواقع الكمي والنوعي للانسان.

5-5 مساعدة القيمين على البحث في الظاهرة الإنسانية على المعرفة العلمية للطبيعة الإنسانية وما تحتاج إليه من قدرات ومهارات تواصلية لتشييد تعامل اجتماعي أفضل.

هذه بعض الأهداف التي يتوخاها البحث العلمي التكاملي، ونستعرضها على سبيل المثال لا الحصر في هذا الاجتهاد الأولي القابل للتطوير والتوسع في المستقبل.

6: خصائص البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية:

من بين خصائص البحث العلمي التكاملي، نذكر ما يلي:

6-1 يأخذ البحث العلمي التكاملي في مجال الظاهرة الإنسانية بخطوات المنهج العلمي الذي يتميز بخطة مرسومة لا تسمح بالانتقال من خطوة إلى أخرى إلا بعد التأكد من سلامة الخطوات السابقة.

6-2 يمكن الاعتماد على نتائجه بحيث لو تكرر إجراء البحث يمكن الوصول إلى نفس النتائج على قاعدة الثبات النسبي أو الصلاحية العلمية.

6-3 يؤسس البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية على جمع البيانات الشاملة للمحيط العام للمشكلة محل الدراسة؛ حيث يعمل الباحث على توظيف جميع العوامل المؤثرة في المسألة ويضع في الاعتبار جميع الاحتمالات.

6-4 توافر قدر كبير من الموضوعية بحيث لا تتأثر بالآراء الشخصية للباحث كما أنه يتقبل آراء الآخرين.

6-5 تأمين قدر من الجدة والابتكار. وهذه الخاصية على درجة كبيرة من الأهمية في الأعمال العلمية عامة والدراسات الجامعية بالخصوص.

بالإضافة إلى هذه الخصائص، تجدر الإشارة إلى أهمية أسلوب التفكير والعمل المنظم القائم على الملاحظة والمعطيات العلمية المدبرة عبر مراحل متسلسلة ومترابطة وتحري الموضوعية المتحررة من كافة ضروب التحيز للاتجاهات والميولات الشخصية. والاتسام بالديناميكية والمرونة الميسرة لقابلية التعديل أو التطوير من فترة إلى أخرى انسجاما مع التقدم الذي يطال المعارف العلمية بكل تخصصاتها. والحرص على التثبت من نتائج البحث العلمي في أي وقت اعتمادا على توظيف أساليب وأدوات علمية جديدة.

كما ينبغي الانتباه إلى أن البحث العلمي التكاملي في مجال الظاهرة الإنسانية يجب أن لا ينحصر في شأن محلي أو وطني أو فئوي، بل هو عمل يتطلع منه الباحث إلى تعميم نتائجه والاستفادة منها في دراسة تنمي الظواهر أو الفعل والحوادث في مجالات ترابية مختلفة وفي دراسة ظواهر إنسانية متشابهة. هذا بالإضافة إلى التركيز في تقديم النتائج وتفسيرها لمناقشتها على العموم وما سيؤول إليه الوضع، وما يحتاجه من مناهج وبرامج تدخلية مستقبلية.

7: أنواع البحوث العلمية التكاملية في الظاهرة الإنسانية:

تتعدد أنواع البحوث العلمية التكاملية في الظاهرة الإنسانية وتتصنف إلى فئات وفق معايير معينة؛ إذ تتمثل وفق الهدف من البحث معيار للتصنيف، وبحوث وفق المنهج الذي يوظف في البحث، وبحوث وفق غرض الباحث، وبحوث وفق الزمن وبحوث وفق المدخلات، وبحوث وفق عدد القائمين بها. وفي ما يلي نقدم عرضا موجزا لهذه الأصناف من البحوث تبعا لمعاييرها: (حسن صيباوي، 2021، ص.35).

7-1 البحوث وفق الهدف من إجرائها:

يقوم هذا النوع من البحوث على هدف مفاده مناسبة النتائج للتطبيق في مجتمع معين ودرجة إمكانية تعميمها. وتتمثل أنواع هذه المجموعة فيما يلي:

7-1-1 بحوث أساسية : ومن المسميات التي تطلق على هذا النوع: البحث النظري أو البحث الأولي، ويتوخى هذا الصنف من البحوث التوصل إلى الحقائق والمبادئ الرتبية والكشف على الأصول الفلسفية والفكرية التي تؤطر الظاهرة الإنسانية بصفة عامة. والاجتهاد في سبيل تطويرها أو تعديلها أو القيام باجتهادات فكرية أو فلسفية جديدة تسهم في إنماء المعرفة العلمية. وهو نوع يهتم بالأصول النظرية أكثر من الأمور العملية.

7-1-2 بحوث تطبيقية : ونصبوا منها تطبيق نظريات معينة وتقييم مدى نجاحها في حل المشكلات الاجتماعية والنفسية والتربوية ...، ويسمى هذا النوع من البحوث بالبحث التطبيقي أو البحث الميداني، ويتجه نحو تعميم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال التطبيق على عينة صغيرة ممثلة بشكل صحيح وعلمي لمجتمع الدراسة. كما نتوخى من هذا العمل أيضا الوصول إلى تحديد العلاقات بين المشكلات محل الدراسة والاجتهادات النظرية والفروض التي تحكم تلك المشكلات. ولذلك يتميز البحث التطبيقي باستخدام وتطبيق النتائج العلمية على الواقع الحقيقي. من أجل تحسين الممارسات والوسائل والطرق المعتمدة في القطاعات والأجهزة والمؤسسات القيمة.

7-1-3 بحوث تقييمية: ويهدف هذا النوع من الأعمال العلمية إلى الإسهام في صياغة واتخاذ القرارات المتعلقة باختيار بديل معين من بين عدة بدائل في مجال ما، مثل البحث في مدى تميز مناهج التربية والتكوين بالمرحلة الإعدادية في التربية على حقوق الإنسان مقارنة بالمناهج القديمة التي كانت معتمدة في الاجتماعيات والتربية الإسلامية.

7-1-4 بحوث من أجل التطوير: وتهدف إلى تطوير نظم أو مواثيق أو قوانين تتعلق بتطوير المؤسسات الاجتماعية والتربوية أو بحق من حقوق الإنسان، أو إعادة هيكلة أجهزة إدارية أو حقوقية أو أمنية أو قضائية وفق أحدث الاجتهادات.

7-1-5 بحوث إجرائية: والغرض منها حل المشاكل اليومية الملحة اعتمادا على الأساليب العلمية مثل استقصاء أسباب عزوف المواطنين عن الانخراط في الأحزاب السياسية، أو أسباب عزوفهم عن التصويت في الانتخابات المحلية أو الوطنية أو أسباب انتشار ظاهرة اجتماعية ما...

7-2 بحوث وفق المنهج:

أو حسب أسلوب تنفيذ البحث، أو من حيث طبيعتها والغاية من إجرائها. ويمكن الوقوف على هذا الصنف من خلال المنهج الوثائقي التاريخي والمنهج الوصفي والمنهج التجريبي، ومنهج تحليل النظم.

7-2-1 بحوث وثائقية: وتجرى بغرض دراسة قضية معينة من خلال نظامها القانوني أو الإداري أو رصد نشأتها وتطورها وصولا إلى استنتاجات تفيد في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل. وتنقسم البيانات في هذا الصنف من البحوث إلى أولية أصلية وثانوية، ولذلك علينا الحرص على تمحيص ونقد تلك البيانات في ضوء معايير خارجية تقيم صلة تلك الوثائق والبيانات بواقع حالها، أي في إطارها التاريخي والتثبت من مدى انتسابها لمؤلفيها، مثل دراسة العوامل التاريخية المؤدية إلى نشأة وتطور حقوق الإنسان في المغرب.

7-2-2 بحوث وصفية: وتتيح للباحث إمكانية الحصول على المعطيات من أجل اختبار الفرضيات أو الإجابة على الأسئلة المتعلقة بالحالة الراهنة لظاهرة أو فعل أو مؤسسة معينة؛ حيث يتم جمع البيانات من خلال المقابلات أو الاستمارات أو الملاحظات أو الاختبارات الموضوعية أو الاتفاقية أو المختلطة التي يجب بناؤها أو تطويرها لتلك الغايات ليحول إلى تعبيرات كمية أو كيفية أو هما معا بشأن ظاهرة أو فعل أو مؤسسة. ويعاني هذا الصنف من البحوث من صعوبات تطبيقية في مراحل الحصول على المعطيات والمتمثلة في الإجابات الجدية. وينشطر هذا الصنف من البحوث إلى ما هو مسحي وما هو ارتباطي وإلى بحوث ترصد التطورات وأخرى تدرس الحالات.

قد يوظف البحث المسحي في الدراسات الاجتماعية لدراسة الرأي العام ومسح اتجاهاته نحو العدالة في الإدارة أو في التعليم أو القضاء...، وساعد هذا الصنف من الأبحاث الوصفية في جمع البيانات والمعلومات عن متغيرات قليلة لعدد كبير من الأفراد. ويطبق في كثير من الدراسات الحقوقية بغرض وصف الوضع القائم للظاهرة أو بشكل تفصيلي ودقيق أو مقارنة موضوعها بمستويات ومعايير يتم اختيارها للتعرف على خصائص الظاهرة المدروسة. وتحديد الوسائل والإجراءات التي من شأنها تحسين وتطوير الوضع القائم.

ويطبق هذا الأسلوب على نطاقات جغرافية واسعة أو ضيقة وقد يكون مسحا شاملا أو بواسطة العينة، لكن في أغلب الأحيان تستعمل فيه عينات كبيرة تساعد في الحصول على نتائج دقيقة وبنسب خطأ قليلة يمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة. ولعل من أكثر أدوات البحث التي توظف في عملية المسح هي الاستمارة والمقابلة الشخصية.

أما فيما يخص الدراسات الارتباطية (العلائقية)، فهي تساعد الباحث على استكشاف قوة العلاقة بين متغيرين اثنين أو بين متغير واحد وعدة متغيرات أو بين مجموعتين من المتغيرات. ويمكننا هذا الصنف من البحوث من التنبؤ بمستقبل واقع معين وليس في استقصاء السببية؛ إذ يمكن التحقق من ذلك باستخدام المنهج التجريبي. ويندرج تحت الدراسات الارتباطية الدراسة العلمية المقارنة التي تحاول استقصاء علاقة السببية، ولكن في ظروف غير مخبرية كدراسة مؤهلات النشطاء الحقوقيين في تثقيف مستهدفيهم على قيم الحريات وحقوق الإنسان. أو دراسة علاقة مدخلات مشروع سوسيوتنموي معين مع حجم الإنتاجية المتمثلة في البناء الشخصي لمستهدفيه ودخلهم المادي ومستواهم التعليمي ومهاراتهم الحياتية. (حسن صيباوي، 2021، ص.62).

ونستطيع توظيف دراسة الحالة في القيام بدراسة واقع فرد أو مؤسسة أو إدارة أو منطقة، وذلك بتجميع البيانات الكمية والكيفية عن الحالة من أجل تشخيصها بدقة، بهدف المساعدة في الإجابة على أسئلة الدراسة. ولا تستهدف دراسة الحالة الوصول إلى تعميمات حول المجتمع الكبير ولكن قد نستفيد منها في فهم حالات مماثلة. ومن الأمثلة على دراسة الحالة، القيام بدراسة عوامل نجاح عمل جمعية حقوقية. أو إكراهات تأمين برنامج الثقافة الأمازيغية كحق ثقافي داخل مدرسة إعدادية أو دراسة أسباب ارتفاع نسبة الإضرابات داخل مؤسسة إنتاجية على مدى ثمان سنوات.

3-2-7- ومن أصناف البحوث وفق المنهج، البحوث التجريبية، وتمكننا من استقصاء أثر عامل أو مجموعة عوامل تقع تحت سيطرة الباحث من حيث الكم والترتيب، وتسمى المتغيرات المستقلة على متغير أو عدة متغيرات تعرف بالعوامل التابعة. ويتميز البحث التجريبي بتوفر ثلاثة شروط هي: الضبط والعشوائية والمعالجة بدرجة عالية. ومن المفروض أن تتحلى نتائج البحث الحقوقي المعتمد على المنهج التجريبي بالصدق الداخلي، ومفاده أن ترد التغيرات في المتغيرات التابعة إلى المتغيرات المستقلة والصدق الخارجي الذي يشير إلى درجة تعميم النتائج إلى خارج العينة وفي مواقف متشابهة. ولكل صنف من أصناف الصدق عدد من العوامل التي في ضوئها يمكن الحكم على تحقيق كل نوع. والمثال على ذلك:

دراسة تأثير مناهج وبرامج التنشيط على حقوق الإنسان على كفاءات مجموعة تجريبية مقابل مجموعة ضابطة تشارك المجموعة الأولى في كل المواصفات باستثناء الخضوع لمناهج وبرامج حقوق الإنسان الذي خصص للمجموعة التجريبية فقط.

4-2-7 وهناك بحوث يمكن أن يتم إعدادها وفق أسلوب تحليل النظم. وهو منهج ينطلق من فلسفة مفادها التركيز الشمولي للظاهرة أو الفعل محل البحث في كليتها. وعدم البحث عن التفاصيل الدقيقة لتفسير سببية حدوثها، ويتألف أي نظام من مجموعة من المدخلات وعدد من المخرجات التي نتجت بسبب عدد من العمليات. ويمكن تصنيف أسلوب النظم على أنه أسلوب تقويم. وهناك عدد كبير من النظم . فالمحكمة أو المعمل أو الكلية أو الجمعية أو الوزارة أو السجن نظم يمكن أن تدرس بمبدأ تحليل النظم الذي يشبه مبدأ الطريقة العلمية في البحث مع بعض الاختلافات، مثال ذلك دراسة معايير الانتخابات النزيهة أو دراسة معايير المحاكمة العادلة.

3-7- وهناك بحوث تعود لغرض الباحث وتضم البحوث الأكاديمية، والبحوث المهنية.

1-3-7 فعلى صعيد الدراسات الأكاديمية يبدو وكما هو معلوم أن برامج الدراسات العليا (الماجيستر والدكتوراه) في مختلف الجمعيات والمعاهد العليا الوطنية والأجنبية تشترط قيام الطالب ببحث علمي وفق شروط محددة من الجامعة المعنية، وتسمى هذه البحوث بالدراسات

الأكاديمية. وتتم تحت الإشراف المباشر من أعضاء هيئة التدريس داخل تلك المؤسسات التعليمية العليا. ويخضع الطالب لمناقشة عمله العلمي في جلسة أكاديمية تتاح له فيها الفرصة للدفاع عما توصل إليه من منجزات. وهي جلسات علمية غالبا ما يتقرر فيها الإعلان عن نجاح الطالب بعد قيامه بكل التعديلات المطلوبة أو استكمال بعض الإجراءات في الحصول على الدرجة الأكاديمية المطلوبة (ماجيستر أو دكتوراه) وتعد هذه البحوث بمثابة تدريبات عملية للطالب على إجراء الدراسات العلمية.

7-3-2 ومن البحوث التي يتم إنجازها وفق غرض الباحث تلك الدراسات المهنية، مثل تلك التي يتم إعدادها من قبل أساتذة الجامعات ومكاتب الدراسات في موضوعات مختلفة تتعلق بالتأهيل العلمي للأستاذ وترقيته المهنية، أو المشاركة في لقاء علمي، أي بناء على تكليف رسمي باعتبارها جزء من الواجبات المهنية. ويشترط أن تنشر هذه البحوث في دوريات محكمة ومتخصصة تقوم بدورها بتحديد شروط خاصة وصارمة لقبول البحث للنشر.

7-4 تختلف أصناف البحوث حسب معيار الزمن: فقد ينكب عمل الباحث في هذا الشأن على ظروف وملابسات الماضي، وقد يتم تركيز عمله العلمي على وقائع الحاضر، في حين هناك من الباحثين من يشتغل بشكل استباقي على المستقبل.

7-4-1 كثيرا ما يكون الغرض من الدراسات والأبحاث في شؤون الماضي هو الوقوف النقدي على قواعد علمية للأعمال العلمية السابقة أو ما يسمى بالدراسة في الدراسة، ولكونه متعلق بالماضي فهو عمل علمي تاريخي يمكن للباحث أن يسعى للتوصل إلى وصف للوقائع الاجتماعية التي طالت الماضي. أو للتوصل إلى تعميمات مفيدة جراء مسح الأحداث الماضية، وتوظيفها في دراسة السياسات المتخصصة، ومدى إعمالها في حياة الأفراد والجماعات والمؤسسات، واستثمارها في صياغة المقترحات العلاجية والتطويرية.

7-4-2 أما بحوث الحاضر فتصبو إلى الدراسة العلمية للواقع الاجتماعي في الحياة المعيشة، مثل دراسات مسحية لواقع المؤسسات التي تحتضن الأطفال في وضعية صعبة، أو الوقوف العلمي على مستوى آثار تطور إعمال الحريات وحقوق الإنسان في شخصية الفرد وأحوال الجماعة وفي مستوى التنمية والنهضة الحضارية. وهي صنوف من البحث الذي يسمح لنا بتحديد وتطوير متطلبات المستقبل.

7-4-3 في حين أن بحوث المستقبل تركز على معرفة التغيرات التي يمكن أن تطال واقع الإنسان بهدف تجويده مستقبلا. وكثيرا ما ينجز هذا الصنف من البحوث عن طريق ما يسمى بالدراسات التجريبية أي البحوث التي تهم ما يمكن أن يكون عند ضبط عوامل معينة، وتتم من خلال محاولة ضبط جميع العوامل التي تعد متغيرات مستقلة في البحث وتجري معالجتها وبيان أثرها وبناء علاقة السببية بينها وبين متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات التابعة.

7-5 وهذا التقسيم يهم الدراسات المعتنية بالظاهرة الإنسانية حسب عدد المراحل والبحوث وحسب القائمين بها:

7-5-1 بحوث حسب عدد المراحل : تحتوي على دراسات ذات مدخل واحد، توظف في دراسة مشكلة اجتماعية أو نفسية أو حقوقية، من بعد واحد دون الأبعاد الأخرى، مثل دراسة حقوق ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان من الزاوية التاريخية دون الجوانب النفسية والطبية والسوسيواقتصادية والسياسية والقانونية الوطنية والدولية. وبحوث ذات مدخلات متعددة وهي التي تتناول الظاهرة أو الفعل من أبعاد متعددة، مثل تناولها للبحث في الجريمة ليس من الجانب القانوني فقط، ولكن من زوايا معرفية أخرى مثل علم البصمات والطب الشرعي وعلم النفس وعلم الاجتماع.

7-5-2 بحوث حسب عدد القائمين بها: هي البحوث الفردية التي يسأل عن إنجازها فرد واحد. والبحوث الجماعية ويتكلف بإعدادها جماعة من الباحثين.

إن ما يمكن استخلاصه في هذا الصدد هو أن العامل المحفز على البحث العلمي التكاملي بالنسبة للباحث عموما هو الرغبة في النهوض بالإنسان والمجتمع عبر التعرف على مستجدات واقع النمو الفردي والجماعي واكتشاف الجوانب المجهولة والإسهام في تقوية الشروط والمهارات المطلوبة لرفع التحديات التي تواجه الحياة الإنسانية المعاصرة، والإسهام في النهوض بالمؤسسات الحكومية وغير الحكومية القيمة على الأصعدة المحلية والوطنية والدولية. وذلك بالتركيز على استعراض المعارف الحالية وتحليلها وإعادة تنظيمها، ووصف المشكلة أو الموقف المبحوث فيه بشكل محدد مع الشرح والتفسير والواقع والمآل بشكل علمي سليم.

8: مجالات البحث العلمي التكاملي في العلوم الإنسانية: "في علوم الحقوق والحريات نموذجا":

ترتبط هذه العلوم بالعديد من المجالات والبيئات الحياتية، ولها صلات وثيقة بالكثير من التخصصات المعرفية المتخصصة في الظاهرة الإنسانية. وهذا يؤكد مدى شساعة وتعدد وتنوع ميادينها. وإن ما يمكن عرضه من مجالات في هذا الصدد هو مجرد جوانب على سبيل المثال وليس الحصر.

8-1- المجال الفلسفي للحريات وحقوق الإنسان:

حيث يعنى الباحث بالأصول الفلسفية وفلسفة الحقوق والحريات وعلاقتها بأهداف المجتمع والسياسات الحقوقية التي تسترشد بها الحياة الفردية والجماعية داخل الحاضر والمستقبل الإنساني في كل النطاقات المحلية والوطنية والدولية. وإبراز ما يطاله من صعوبات والإسهام في تأصيل وتأسيس ما يحتاج إليه من استراتيجيات.

8-2 الرصد التاريخي لتطور واقع الحقوق والحريات:

وذلك من خلال السبر في مختلف مراحل التاريخ من بداية الحضارات الوضعية والدينية السماوية والثورات السياسية المختلفة، وإلى غاية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

8-3 البحث في الإطارات المرجعية للحريات وحقوق الإنسان:

وهي إطارات متنوعة ومتعددة، ومنها المؤسسة على المعتقدات الدينية التي تعتبر الحقوق والحريات ضرورات حياتية، وأن الله عز وجل هو الذي يسن الحق والواجب. وفي المعتقدات الدينية لدى اليونانيين القدامى نجد تنصيب آلهة خاصة بالعدالة.

وهناك أيضا قواعد القانون الوضعي وما يؤطرها من قيم مثالية وخالدة تسمو على قواعد القانون الوضعي، وهي ما تسمى بالقانون المستنتج من طبيعة الأفراد ومن علاقاتهم فيما بينهم بعيدا عن أي اتفاق أو تشريع، فهي القواعد التي تمنح للفرد حقوقا فطرية طبيعية مطلقة لا تتغير بالزمان والمكان.

وهناك الإنسية الأوروبية التي تؤسس الحريات والحقوق على فكرة الإعلاء من مكانة الإنسان ككائن مركزي في هذا الكون ميزته الحرية والإرادة والعقل.

هذا بالإضافة إلى القوانين الوضعية. وهي عبارة عن قواعد مكتوبة أو أفعال وامتناعات تعارف عليها أفراد الجماعة الإنسانية وتوارثتها الأجيال عن بعضها البعض فأصبحت لها قوة القانون وهي الأعراف.

وتتنازع مقاربة التعاقد الاجتماعي عدة اتجاهات، فمنها من يركز على وجوب تنازل الأفراد عن كافة حقوقهم لسلطة تحميهم (على رأي طوماس هوبز 1588-1679) في حين يقول اتجاه ثاني يقوده (جون لوك 1632 1704) بكفالة الصالح العام الذي يتم بناء على تعاقد اجتماعي يتنازل بمقتضاه الأفراد عن القدر اللازم من حقوقهم لتشييد الحياة العامة وصيانتها على أساس قيام الحاكم بصيانة وضمان ما تبقى من الحقوق الفردية واحترام أصحابها. (حسن صيباوي، 2021، ص.69).

أما الاتجاه الثالث ويتزعمه (جان جاك روسو 1712 -1778)، فيرى أن تنازل الأفراد عن حقوقهم يجب أن يكون لفائدة الدولة التي تمثلهم وتعتبر رمز سيادتهم. فقيام الدولة على هذا المعيار يفرض عليها تمكين جميع الأفراد من حقوقهم على قدم المساواة. (حسن صيباوي، 2021، ص.71).

بالإضافة إلى المرجعيات السالف ذكرها، توجد العديد من الإعلانات والمواثيق التي اهتمت بشؤون الحقوق والحريات ومنها أولا، إعلان حقوق الإنسان والمواطن إبان الثورة الفرنسية لعام 1789 والذي تبناه البرلمان الفرنسي عام 1791، وأصبح تمهيدا أو عنوانا أساسيا للدستور. وقد سبق هذا النص العديد من الإعلانات منها إعلان الحقوق في بريطانيا عام 1689 ووثيقة الدستور الأمريكي لعام 1787.

وقد عرف القرن الأخير من الألفية الثانية انطلاقات وصحوات حقوقية هامة أسهمت في تشكيل آليات دولية لتشريع الحقوق والحريات وتوفير شروط إعمالها وصيانتها، ومنها، ميثاق عصبة الأمم عام 1919 واتفاقية منظمة العمل الدولية عام 1926 التي تهتم بحقوق العمال والفلاحين في الانتظام والتنظيم، وميثاق الأمم المتحدة الصادر عام 1945. والإعلان العالمي لحقوق الإنسان المصادق عليه من قبل المنتظم الدولي المتمثل في الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 10 دجنبر 1948، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في 16 دجنبر 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الصادر في 16 دجنبر 1966 أيضا.

إننا أمام زخم واسع ومتنوع من المرجعيات سواء التي تمت الإشارة إليها أو التي تم النص عليها في الأعوام الأخيرة، ومنها التي تعود إلى الأمم المتحدة أو تلك التي تعود إلى المنتظمات الجهوية مثل الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي. وهي كلها مرجعيات تتيح العديد من فرص الدراسة العلمية لواقع إعمالها وقدراتها على النهوض بواقع الحقوق والحريات.

4-8: حقوق الإنسان بشكل شمولي:

وهي ما تم اعتماده من خلال الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 من قبل الأمم المتحدة وأصبح بمثابة المثل الأعلى المشترك الذي يتوجب على المجتمعات والأمم والدول تأمينه لأناسها، ومن ضمنها الحقوق السياسية المتمثلة في حرية الاعتقاد والانتماء السياسي والمشاركة السياسية واختيار الحاكمين، بالإضافة إلى حرية التفكير والتعبير وحقوق الشعوب في تقرير المصير والسلم والثقافة. والحقوق المدنية المتمثلة في الحقوق الأسرية والحق في السكن وصيانة حريته وحرمة سرية المراسلات والمكالمات، والحق في الإعلام والاتصال، والحماية الأمنية. والحقوق الاقتصادية، ومنها الحق في العمل والحق في التملك والحق في الإضراب، والاحتجاج، والممارسة النقابية والحق في الضمان والحماية الاجتماعية ضد العجز والمرض والشيخوخة وكل الآفات الاجتماعية والحق في الصحة والتربية والتعليم والتكوين والهوية الثقافية وفي المشاركة الثقافية والبحث العلمي والتأليف والإبداع والحق في الاختلاف. ناهيك عن الحقوق الخاصة بفئات عمرية وفئات في وضعيات خاصة، مثل أصحاب الاحتياجات الخاصة الجسدية أو الحسية أو الذهنية أو فئات نزلاء السجون والإصلاحيات أو نزلاء المستشفيات أو المسنين أو المهملين... والحقوق التنموية والحقوق البيئية. (أديب المنعم، 2020، ص.41).

من خلال ما تقدم، يبدو أن البحث العلمي التكاملي في شؤون الحريات وحقوق الإنسان يتميز عن نظيره في الدراسات العلمية في شؤون الظاهرة الطبيعية؛ حيث تختلف مسألة الحريات والحقوق عن الظواهر الطبيعية. وذلك يعود إلى كون الضبط في الدراسات المعنية بالطبيعة

يكون أسهل منه في الدراسات المعنية بالإنسانية عامة وبالحريات والحقوق بالخصوص. فتوظيفنا للأساليب العلمية التكاملية في معالجة قضايا الحريات وحقوق الإنسان بنفس ما يعتمد في التعامل مع مشكلات الطبيعة كثيرا ما يجعلنا أمام صعوبات على المستوى العملي لأننا نتعامل مع كيان بشري سريع التغيرات والتقلبات. وفي هذا السياق يجب التنبيه لأوجه الاختلاف بين البحث في الوجود الطبيعي والوجود الإنساني سواء تعلق الأمر بمتغيرات الدراسة وعلاقتها مع بعضها البعض، أو من حيث إخضاع البحث للتجريب ومن حيث تكرار التجربة وكذا من حيث تأثير الخلفيات السوسيوثقافية والاقتصادية وكذا من حيث ثبات النتائج، واستخدام أدوات القياس.

فعلى مستوى المتغيرات المكونة لإشكالية الدراسة في البحوث الطبيعية، كثيرا ما يكون الباحث أمام متغيرات قليلة وقابلة للقياس الموضوعي، وهذا عكس ما نواجهه كباحثين في المسألة الإنسانية؛ حيث نجابه العديد من المتغيرات المتداخلة تضع أمامنا صعوبات يمكن تصنيفها إلى متغيرات مستقلة وأخرى تابعة وأخرى مشوشة. فعوامل نمو نبات قد يمكن التحكم فيها بدقة العمل المخبري والمنهج التجريبي، أما شروط نمو فرد إنساني فتطرح العديد من الصعوبات التي يتعذر علينا التحكم في مجرياتها بسلاسة.

إذا كانت الدراسات المتخصصة في الظاهرة الطبيعية تخضع للتجريب والضبط والسيطرة بشكل أيسر فإن البحوث المعتنية بالظاهرة الإنسانية ومنها التكاملية المعنية بالرصد والتحليل والتنبؤ في شأن الحريات وحقوق الإنسان بالخصوص لا تنعم بذلك اليسر نظرا لعدم ثبات متغيراتها وسهولة تحولاتها، واختلافها من بيئة إلى أخرى. وهذا يجعلنا غير قادرين على ملاحظة المواقف التي يمر بها الفرد؛ فقد لا نستطيع ملاحظة دوافع الفرد وأحلامه. فإذا قال الفرد بأنه لا يفهم أو أنه يشعر بالخوف من رب العمل والقيمين على الإدارة ومن الشرطة والقضاء، فإما نتقبل وصف الفرد لحالته كما يعبر عنها أو نعمل على تفسيرها له على أساس الشعور الذي كان يشعر به لو أنه مر بالحالة نفسها.

وقد يمكن تكرار حدوث التجارب بالنسبة للظاهرة الطبيعية إذا توافرت نفس الظروف والملابسات التي أنتجتها أو تنتجها. وهذا يجعل من السهل وصفها وقياسها. عكس الأمر في الظاهرة الإنسانية التي غالبا ما تكون بمثابة مواقف تعلمية يمر بها الإنسان ويعمل على عدم حدوثها مستقبلا. وعليه، يكون من الصعب علينا الوصف الثابت بطريقة علمية لأفعاله أو ما يطاله من مواقف حياتية.

كثيرا ما تؤثر الخلفيات الثقافية والاجتماعية والإيديولوجية للباحث وتتدخل اهتماماته وقيمه فيما يقوم بدراسته ويلاحظه. وهذا ينعكس على نتائج البحث وعلى الأحكام التي توصل إليها من خلال عمله. أما في الظواهر الطبيعية فإننا نستطيع أن نكون أقل تأثيرا؛ وهذا قد يعني أن الموضوع في الدراسات الطبيعية أسهل من ما هو عليه الشأن في البحوث الإنسانية. لذلك، إن نتائج البحث في الظواهر الطبيعية تتسم بالثبات العلمي والدقة في صدقية النتائج، أما الدراسة في الظواهر الإنسانية فتتميز بالصلاحية العلمية والنسبية في صدقية النتائج.

كثيرا ما نوظف الوسائل والقياسات العلمية الدقيقة في دراسة الظواهر الطبيعية، أما بالنسبة للبحث في الشأن الإنساني فوسائل القياس قد تساعدنا على الوصول إلى نتائج يصعب التحكم في استقرارها جراء التغيرات المتواصلة التي تتميز بها الظاهرة الإنسانية.

9: أخلاقيات البحث العلمي التكاملي في الدراسات الحقوقية:

لعل ما نجتهد في دراسته والإسهام في الرفع من شأنه هو نصرة الحريات وحقوق الإنسان واستتبابها، وهذا قد يدخل في قمة السمو الأخلاقي والحضاري وقد لا يحتاج إلى الحديث عن أخلاقيات. لكن من باب التذكير فقط، نؤكد على وجود أخلاقيات في الدراسات العلمية التكاملية الحقوقية، منها ما تتعلق بالباحث ومنها ما يتصل بالبحث العلمي، فمن جهتنا كباحثين نحتاج إلى التحلي بالصبر والتحمل والاجتهاد. ذلك لكون مسارات البحث مسارات مرهقة ذهنيا وجسميا وماديا، وقد يواجهنا على دروبها العديد من الصعوبات المادية والاجتماعية، بل وقد نصطدم بعراقيل تتمثل في أفراد أو جهات لا تقبل بهذا الصنف من البحوث وتجتهد في سبيل عرقلته والإسهام في انحرافه عن مساراته الصحيحة. وهذا يحتاج من الباحث الصبر والتسلح بقوة الإقناع بأهمية العمل وانعكاساته الإيجابية على الحياة الفردية والجماعية على المستويات

القريبة والبعيدة. كما يتطلب هذا الأمر استحضار ذكاءات الباحث ومواهبه في استعراض مشكلة الدراسة وتحديد إشكاليتها واختيار فروضها. والتسليم بنسبية ما توصل إليه من معطيات ونتائج وتقديمها بصدق وأمانة علمية وموضوعية تنشد الاقتراب العلمي من الحقيقة المتجردة من كل تحيز أو مصالح شخصية. وذلك من خلال العلاقة الإيجابية مع المبحوثين والتي يجب أن تنبني على احترامهم، وعدم طرح الأسئلة التي تحط عن قدرهم وتقلل من احترامهم لأنفسهم، وذلك في إطار المصارحة التي يستطيع الباحث بواسطتها توضيح أهدافه من الدراسة وتعطي للمبحوثين مشاعر إيجابية نحوها وتحفزهم على المشاركة بحرية وتلقائية وتطوعية أو الانسحاب منها بعيدا عن أي ضغوطات أو توجيهات من قبل الباحث أو غيره.

ومن الأخلاقيات التي يجب الحرص عليها من قبل الباحث عدم تبيان إجابات ومواقف وأحوال المبحوثين وتقديمها إلى أية جهة كانت. بل يجب الاقتصار في استخدامها على الأغراض العلمية للبحث. فكل إخلال بالأمانة العلمية وبأخلاقيات البحث غالبا ما يؤدي إلى تكوين اتجاهات سلبية نحو الباحث ومواقف مناهضة لعمله بشكل عام، وزعزعة الثقة بالصلاحية العلمية لنتائجه. (كمال الكمال، 2021، ص.63).

في هذا السياق يجب التأكيد على التزام الباحث العلمي بالاعتقادات التي لا ريب فيها بأهمية البحث العلمي في تطوير المعرفة العلمية على قاعدة الإدراك الأجود للإنسان، والإسهام في صياغة المقاربات الأنجع لمعالجة ما يواجهه من صعوبات. وعليه، لابد لنا من تبيان الجوانب الأخلاقية التي يجب الحرص عليها من أجل صيانة حقوق الفرد المبحوث ضد كل انتهاك خلال مراحل الدراسة أولا قبل الحديث عن رصد انتهاكات حقوقية داخل الحياة العادية. ومن الضوابط التي يجب الامتثال لها، عدم الإفصاح عن هوية المبحوث؛ بمعنى أنه من حق كل مشارك أن يظل مجهول الهوية ويصر على ذلك ويتشكل لديه الاقتناع الشخصي والثقة بالباحث بأنه سيحصنه ضد كل ما يمكن أن يفشي هويته كمبحوث أو مصدر للمعلومات.

هذه الأمور الأخلاقية كثيرا ما تتحقق من خلال العمل على كسب ثقة أفراد عينة الدراسة، والتأكد من عدم وجود تأثيرات سلبية بسبب مشاركتهم، واحترام قرار أي مشارك يبدي رغبته في عدم الاستمرار في الدراسة. وإعطاء توضيحات أو معلومات عن الدراسة إذا ما طلب من الباحث ذلك سواء من قبل أحد أفراد عينة البحث أو من الجهات المستفيدة من الدراسة. (محمود الصافي، 2017، ص.22).

هذا وتفرض علينا الأمانة العلمية من جهة أخرى، ملاحظة الظواهر بدقة ووصفها بدقة، وألا نختار منها ما يوافق أغراضنا الشخصية ونهمل الأمور الأخرى، بل علينا الدقة في الملاحظة والقياس والتسجيل. وفي إعلان النتائج كما ظهرت وليس كما نرغب فيها نحن. كما يجب أن نتحلى بالأمانة في اعتمادنا على الحقائق التي اكتشفتها الأعمال السابقة لمن قبلنا من الباحثين؛ حيث نأخذ منها ونشير إليها دون أن ننسبها إلى أنفسنا. وألا نصدر أحكامنا إلا إذا امتلكنا البرهان والدليل الكافي على ذلك.

على سبيل الختم:

إن التحلي بالموضوعية والحياد في تصميم البحث وفي عرض النتائج ومناقشتها، والتحرر من التشبث بالآراء الشخصية، أو تعريف نتائج البحث إذا تعارضت مع مصالح الباحث الذاتية، ثم التميز بالصبر والتحمل في حالة التأخر الذي يطيل من المدة الزمنية للدراسة بشكل غير متوقع أو نظرا لتدخل المتغيرات المشوشة، وكذا تقبل الباحث للحقائق بعد اكتشافها، بعيدا عن التحيز أو المجاملة على حساب الحقيقة، وعدم السقوط في العداء للنتائج بحجة أنها مؤيدة لاتجاهات فكرية أو دينية أو سياسية أو ثقافية منافسة أو متعارضة مع اتجاهات البعض... كلها أخلاقيات رئيسة نحتاج للتحلي بها في سبيل إنجاح مسار البحث العلمي التكاملي في الظاهرة الإنسانية.